سورة الإخلاص

مكية، وقيل: مدنية، وآياتها أربع

[نزلت بعد الناس]

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾

﴿هُوَ﴾ ضمير الشأن، و﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو الشأن، كقولك: هو زيد منطلق، كأنه قيل: الشأن هذا، وهو أن الله واحد لا ثاني له. فإن قلت: ما محل هو؟ قلت: الرفع على الابتداء والخبر الجملة. فإن قلت: فالجملة الواقعة خبرًا لا بد فيها من راجع إلى المبتدأ، فأين الراجع؟ قلت: حكم هذه الجملة حكم المفرد في قولك: «زيد غلامك» في أنه هو المبتدأ في المعنى، وذلك أن قوله: ﴿ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ هو الشأن الذي هو عبارة عنه، وليس كذلك «زيد أبوه منطلق» فإن زيدًا والجملة يدلان على معنيين مختلفين، فلا بد مما يصل بينهما. وعن ابن عباس: قالت قريش: يا محمد، صف لنا ربك الذي تدعونا إليه، فنزلت: يعني: الذي سألتموني وصفه هو الله، وأحد: بدل من قوله، «الله». أو على: هو أحد، وهو بمعنى واحد، وأصله وحد. وقرأ عبد الله وأبيّ: «هو الله أحد» بغير ﴿قُلْ﴾ وفي قراءة النبي ﷺ: «الله أحد» بغير ﴿قُلْ هُوَ﴾ وقال من قرأ: الله أحد، كان بعدل القرآن. وقرأ الأعمش: «قل هو الله الواحد». وقرئ: «أحد الله» بغير تنوين، أسقط لملاقاته لام التعريف. ونحوه [من المتقارب]:

.... وَلاَ ذَاكِرَ اللَّهَ إِلاَّ قَلِيلاَ[1]

---

(١) تقدم.

وينظر البيت لأبي الأسوَد الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والأغاني ١٢/ ٣١٥، والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠٦، وخزانة الأدب ١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، والدرر ٦/ ٢٨٩، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٩٠، وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٣٣، والكتاب ١/ ١٦٩، ولسان العرب (عتب)، (عسل)، والمقتضب ٢/ ٣١٣، والمنصف ٢/ ٢٣١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٥٩، ورصف المباني ص =

والجيد هو التنوين، وكسره لالتقاء الساكنين. و﴿ٱلصَّمَدُ﴾ فعل بمعنى مفعول، من صمد إليه إذا قصده، وهو السيد المصمود إليه في الحوائج. والمعنى: هو الله الذي تعرفونه وتقرّون بأنه خالق السمٰوات والأرض وخالقكم، وهو واحد متوحد بالإلٰهية لا يشارك فيها، وهو الذي يصمد إليه كل مخلوق لا يستغنون عنه، وهو الغني عنهم ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ لأنه لا يجانس، حتى تكون له من جنسه صاحبة فيتوالدا. وقد دلّ على هذا المعنى بقوله: ﴿أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ﴾ [الأنعام: ١٠١]. ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ لأنّ كل مولود محدث وجسم، وهو قديم لا أوّل لوجوده وليس بجسم ولم يكافئه أحد، أي: لم يمائله ولم يشاكله. ويجوز أن يكون من الكفاءة في النكاح، نفيًا للصاحبة: سألوه أن يصفه لهم، فأوحى إليه ما يحتوي على صفاته، فقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ﴾ إشارة لهم إلى من هو خالق الأشياء وفاطرها، وفي طيّ ذلك وصفه بأنه قادر عالم؛ لأنّ الخلق يستدعي القدرة والعلم، لكونه واقعًا على غاية إحكام واتساق وانتظام. وفي ذلك وصفه بأنه حيّ سميع بصير. وقوله: ﴿أَحَدٌ﴾ وصف بالوحدانية ونفي الشركاء. وقوله: ﴿ٱلصَّمَدُ﴾ وصف بأنه ليس إلاّ محتاجًا إليه، وإذا لم يكن إلاّ محتاجًا إليه: فهو غني. وفي كونه غنيًا مع كونه عالمًا: أنه عدل غير فاعل للقبائح[1]، لعلمه بقبح القبيح وعلمه بغناه عنه. وقوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ وصف بالقدم والأوّلية. وقوله: ﴿لَمْ يَلِدْ﴾ نفي للشبه والمجانسة. وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ تقرير لذلك وبت للحكم به، فإن قلت: الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم، وقد نصّ سيبويه على ذلك في كتابه[2]، فما باله مقدّمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه؛ وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهم شيء وأعناه، وأحقه بالتقدم وأحراه[3]. وقرئ: «كفئًا» بضم الكاف والفاء. وبضم

= ٤٩، ٣٥٩، وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤، وشرح المفصل ٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥، ومجالس ثعلب ص ١٤٩، ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٥، وهمع الهوامع ٢/ ١٩٩.

(١) قوله: «إنه عدل غير فاعل للقبائح» هذا مذهب المعتزلة، وذهب أهل السنة إلى أنه تعالى هو الخالق لجميع الأشياء خيرها وشرها قبيحها وحسنها. قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ وعلمه بقبح القبيح لا يمنعه من خلقه، لأنه لحكمة وإن لم يعلمها غيره. (ع)

(٢) قال محمود: «إن قلت الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف وقد نص سيبويه على ذلك» قال أحمد: نقل سيبويه أنه سمع بعض الجفاة من العرب يقرأ: ولم يكن أحدًا كفوًا له، وجرى هذا الجلف على عادته فجفا طبعه عن لطف المعنى الذي لأجله اقتضى تقديم الظرف مع الخبر على الاسم، وذلك أن الغرض الذي سيقت له الآية نفي المكافأة والمساواة عن ذات الله تعالى، فكان تقديم المكافأة المقصود بأن يسلب عنه أولى، ثم لما قدمت لتسلب ذكر معها الظرف ليبين الذات المقدسة بسلب المكافأة، والله أعلم.

(٣) قال السمين الحلبي: وقال الشيخ بعد أن حكى كلام الزمخشري ومكي وهذه الجملة ليست من هذا =

الكاف وكسرها مع سكون الفاء: فإن قلت: لم كانت هذه السورة عدل القرآن كله على قصر متنها وتقارب طرفيها؟ قلت: لأمر ما يسود من يسود، وما ذاك إلا لاحتوائها على صفات الله تعالى وعدله وتوحيده، وكفى دليلاً من اعترف بفضلها وصدّق بقول رسول الله ﷺ فيها: إنّ علم التوحيد من الله تعالى بمكان، وكيف لا يكون كذلك والعلم تابع للمعلوم: يشرف بشرفه، ويتضع بضعته؛ ومعلوم هذا العلم هو الله تعالى وصفاته، وما يجوز عليه وما لا يجوز، فما ظنك بشرف منزلته وجلالة محله، وإنافته على كل علم، واستيلائه على قصب السبق دونه؛ ومن ازدراه فلضعف علمه بمعلومه، وقلة تعظيمه له، وحلوّه من خشيته، وبعده من النظر لعاقبته. اللهم احشرنا في زمرة العالمين بك العاملين

= الباب، وذلك أن قوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ ليس الجار والمجرور فيه تامًا إنما هو ناقص لا يصلح أن يكون خبرًا لكان بل هو متعلق بكفوًا وقدم عليه. فالتقدير: ولم يكن أحد كفوًا له. أي مكافئًا له فهو في معنى المفعول متعلق بكفوًا. وتقدم على «كفوًا» للاهتمام به إذ فيه ضمير الباري تعالى، توسط الخبر وإن كان الأصل التأخر لأن تأخر الاسم هو فاصلة فحسن ذلك، وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكي وغيره أن «له» الخبر و«كفوًا» حال من «أحد» لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبرًا ويبطل بذلك سؤال الزمخشري، وجوابه، وسيبويه إنما تكلم في الظرف الذي يصلح أن يكون خبرًا وأن لا يكون. قال سيبويه وتقول: ما كان فيها أحد خير منك، وما كان أحد مثلك فيها، وليس أحد فيها خير منك: إذا جعلت فيها مستقرًا ولم تجعله على قولك، فيها زيد قائم أجريت الصفة على الاسم، فإن جعلته على: فيها زيد قائم نصبت. فتقول: ما كان فيها أحد خيرًا منك وما كان أحد خيرًا منك فيها. إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أخرت الملغى فهو أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرًا فكلما قدمته كان أحسن والتقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝﴾ وقال الشاعر [من الرجز]:

. . . . . مَا دامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

انتهى كلام سيبويه، فأنت ترى كلامه وتمثيله بالظرف الذي يصلح أن يكون خبرًا، ومعنى قوله: مستقرًا أي خبرًا للمبتدأ أو لكان: فإن قلت: فقد مثل بالآية، قلت: هذا الذي أوقع مكيًا والزمخشري وغيرهما فيما وقعوا فيه، وإنما أراد سيبويه أن الظرف التام وهو في قوله:

. . . . . مَا دامَ فِيهِنَّ فَصِيلٌ حَيًّا

أجريَ فضلة لا خبرًا كما أن «له» في الآية أجري فضلة، فجعل الظرف القابل أن يكون خبرًا كالظرف الناقص في كونه لم يستعمل خبرًا ولا يشك من له ذهن صحيح أنه لا ينعقد كلام من قوله: ولم يكن له أحد بل لو تأخر «كفوًا» وارتفع على الصفة وجعل «له» خبرًا لم ينعقد منه كلام بل ترى أن النفي لم يتسلط إلا على الخبر الذي هو «كفوًا» و«له» متعلق به، والمعنى: ولم يكن له أحد مكافئة انتهى.

ما قاله الشيخ. قوله: ولا يشك إلى آخره فهو ثابت على الناظر، وإلا فقوله: هذا الظرف ناقص ممنوع، لأن الظرف الناقص عبارة عما لم يكن في الإخبار به فائدة كالمقطوع عن الإضافة ونحو في دار رجل، وقد نقل عن سيبويه الأمثلة المتقدمة نحو: ما كان فيها أحد خير منك، وما الفرق بين هذا والآية الكريمة؟ وكيف يقول هذا؟ وقد قال سيبويه في آخر كلامه، والتقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير. انتهى. الدر المصون

لك، القائلين بعدلك وتوحيدك، الخائفين من وعيدك. وتسمى سورة الأساس لاشتمالها على أصول الدين، وروى أبيّ وأنس عن النبي ﷺ: «أسست السمٰوات السبع والأرضون السبع على قل هو الله أحد» (١٨٢٩) يعني ما خلقت إلاّ لتكون دلائل على توحيد الله ومعرفة صفاته/ ٢/ ٢٧٦أ التي نطقت بها هذه السورة. عن رسول الله ﷺ: أنه سمع رجلاً يقرأ: قل هو الله أحد فقال: «وجبت». قيل: يا رسول الله وما وجبت؟ قال: «وجبت له الجنة» (١٨٣٠).

١٨٢٩ ـ قال الزيلعي (٤/ ٣٣١): غريب وقال الحافظ: لم أجده مرفوعًا.

وقال الزيلعي: «روى ابن أبي شيبة في كتابه المفرد في فضائل القرآن ـ وهو مجلد لطيف ـ ثنا الحسن بن موسى، ثنا أبو هلال عن قتادة، عن عبد الله بن غيلان الثقفي أنه كان أميرًا على البصرة فقال: حدثني هذا الرجل الصالح كعب الأحبار. أن الله تبارك وتعالى أسس الأرضين على «قل هو الله أحد».

قال الحافظ: لم أجده مرفوعًا «وأخرجه ابن أبي شيبة في فضائل القرآن من رواية عبد الله بن غيلان الثقفي عن كعب الأحبار موقوفًا». انتهى.

١٨٣٠ ـ روي من حديث أبي هريرة وأبي أمامة.

أما حديث أبي هريرة: فرواه الترمذي (٥/ ١٦٧ ـ ١٦٨) كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في سورة الإخلاص الحديث (٢٨٩٧). والنسائي (٢/ ١٧١) كتاب الافتتاح، باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد.

وفي التفسير رقم (٧٣٥) والحاكم (١/ ٥٦٦) وصححه ووافقه الذهبي ومالك في الموطأ (١/ ٢٠٨) من حديث أبي هريرة يقول: أقبلت مع رسول الله ﷺ فسمع رجلاً يقرأ «قل هو الله أحد» فقال رسول الله ﷺ: «وجبت» قلت ما وجبت؟ قال: «الجنة» والحديث عزاه الزيلعي للبيهقي في الشعب.

وأما حديث أبي أمامة: بنحو حديث أبي هريرة رواه أحمد في المسند (٥/ ٢٦٦) والطبراني في الكبير (٨/ ٢٥٦) رقم (٧٨٦٦) من حديث علي بن زيد عن القاسم، عن أبي أمامة قال الهيثمي في المجمع (٧/ ١٤٨):

«رواه أحمد والطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف» ا.هـ.

قال الحافظ: أخرجه الترمذي والنسائي والحاكم من حديث عبيد بن حنين عن أبي هريرة. وله شاهد في الطبراني الكبير من حديث أبي أمامة. انتهى.